

الاستهلال

قال تعالى :
(الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي
يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا
الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ
جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاَنْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ
إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا
خَالِدُونَ)

صدق الله العظيم

سورة البقرة
الآية (275)



إلى من تحت قدميها جنة الخلد
أمي ... حفظها الله
إلى الذي وقف معي في طريقي
أبي ... الغالي
الذي رباني على حب العلم والعمل
به

إلى إخواني وإخواتي
إلى زملائي وزميلاتي بجامعة السودان
إلى شموع العلم والمعرفة
أساتذتي الأجلاء
إلى كل من تعب ووقف معي
أهدي ثمرة جهدي هذا ، ، ،

الشيخ / د. محمد بن عبد الوهاب

الشكر كل الشكر أولاً إلي الله سبحانه وتعالى ثم الشكر إلى كل من ساهم معي في أنجاز هذا البحث حتي ولو بمعلومة صغيرة او وقف إلي جانبي حتي خرج هذا البحث بالصورة المطلوبة .
كما أهدي شكري وتقديري لأسرة كلية الدراسات العليا - جامعة السودان ، والمكتبات بجامعة السودان .

وأخص بالشكر المشرف علي هذا البحث

الشيخ / د. محمد بن عبد الوهاب

لحسن معاملته معي وإعطائي النصيح والإرشاد حتي خرج هذا البحث بهذه الصورة فجزاه الله خير الجزاء وأمد الله في أيامه لخدمة العلم وأهله .

وإلي كل من ساهم معي في إخراج هذا البحث

تمثلت مشكلة البحث في دراسة أثر الأزمة المالية على أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية عموماً وعلى حجم التداول ، عدد الشركات والعقود المبرمة خصوصاً .

واستندت الدراسة على الفروض التالية :

- الأزمة المالية أثرت سلباً على حجم التداول بسوق الخرطوم للأوراق المالية .
- الأزمة المالية أثرت سلباً على عدد الشركات بسوق الخرطوم للأوراق المالية .
- الأزمة المالية أثرت سلباً على عدد العقود بسوق الخرطوم للأوراق المالية .

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي اعتمد على جمع البيانات وتحليلها واستخلاصها ، واعتمدت الدراسة على المعلومات الثانوية إلى تم الحصول عليها من مصادر عدة ، شملت المراجع العلمية والدراسات السابقة والمجلات المتخصصة ومصادر المعلومات في سوق الخرطوم والتقارير .

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- أثرت الأزمة المالية سلباً على عدد الأسهم المتداولة ومعدل دوران الأسهم بينما ارتفع عدد العقود المنفذة بعد الأزمة المالية ، ويعزى ذلك لتنفيذ العقود التي تكون أقل مخاطرة .

- أثرت الأزمة المالية سلباً على عدد الشركات وبالرغم من دخول شركات جديدة تم إدراجها إلا أن عدد الشركات في السوق ظل كما هو ، ويعزى ذلك إلى الاندماج الذي تم في بعض الشركات من أجل تقوية القوائم المالية لمواجهة الأزمة المالية . وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات من أهمها:

- التوجه نحو النظام الاقتصادي الإسلامي كبديل للنظام التقليدي لحفظ حقوق جميع الأطراف .

- التأكد التام من تسجيل رأس المال الأجنبي وتوجيهه نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية في فترة الأزمة المالية الدولية وإدارته .

Abstract

On the performance of Khartoum stock exchange market in particular, special attention will be given to the impact on the volume of trading ; the number of registered companies ; and the contacts executed.

The study assumes that the financial crisis has affected negatively the volume of trading ; the number of registered companies ; and the number of executed contracts at the Khartoum Stock Exchange Market .

The study adopts the descriptive analytical method , which relies on analyzing the data collected .However, the study depends on secondary sources of data which include references, periodicals, reports, and theses .

The research concludes that financial crisis has led to reduction in the number of registered companies, as well as on the shares traded and its turn over at the market .

Nevertheless, the number of executed contracts has gone up during the same period.

the study came with a number of recommendation , the most important ones are :

1-A call for more reliance on the Islamic Economic System as alternative to the conventional System , since it protects the rights of all concerned parties .

2- Ensure the registration of foreign capital, as well as directing it towards investment in productive sectors during the period of financial crisis .

قائمة المحتويات

الآية	الاهداء	الشكر والتقدير	المستخلص	Abstract	قائمة الموضوعات	قائمة الجداول	قائمة الأشكال	الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة
أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط
الفصل الأول : الاسواق المالية								
2	1-1 تعريف الأسواق المالية							
3	1-2 وظائف الأسواق المالية ومكوناتها							
4	1-3 أقسام سوق المال							
7	1-4 أدوات سوق رأس المال							
10	1-5 دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية							
الفصل الثاني : الأزمة المالية العالمية الأسباب والآثار								
13	2-1 أسباب الأزمة المالية العالمية							
20	2-2 آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات العالم							
25	2-3 أثر الأزمة المالية على الاقتصاد السوداني							
الفصل الثالث : سوق الخرطوم للأوراق المالية								
29	3-1 نشأة السوق							
30	3-2 أهم ملامح قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية							
32	3-3 الأوراق المالية المتداولة في سوق الخرطوم							
35	3-4 شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم							
الفصل الرابع : أثر الأزمة المالية العالمية على أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية								
38	4-1 أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية قبل الأزمة المالية العالمية							
45	4-2 أثر الأزمة المالية العالمية على حجم التداول وعدد العقود المنفذة في سوق الخرطوم للأوراق المالية							
49	4-3 أثر الأزمة المالية العالمية على عدد الشركات في سوق الخرطوم للأوراق المالية							
51	الخاتمة							
52	النتائج							
53	التوصيات							
55	قائمة المراجع							
57	الملاحق							

قائمة الجداول

[illegible]

قائمة الأشكال

الترتيب	الوصف	الرمز
39	2006-2000 في المملكة العربية السعودية	(4/1/1)
39	2006-2000 في المملكة العربية السعودية	(4/1/2)
43	2007 – 2001 في المملكة العربية السعودية	(4/1/3)
43	2007-2001 في المملكة العربية السعودية	(4/1/4)
44	في المملكة العربية السعودية 2007 – 2001	(4/1/5)
46	2008-2000 في المملكة العربية السعودية	(4/2/6)
47	2008-2000 في المملكة العربية السعودية	(4/2/7)
47	2008-2000 في المملكة العربية السعودية	(4/2/8)
48	2008-2000 في المملكة العربية السعودية	(4/2/9)

: الملخص : الملخص : الملخص

1- (INTRODUCTION) : الملخص

يشهد العالم حالياً اضطرابات مالية واسعة بدأت بالولايات المتحدة الأمريكية في شكل أزمة رهن عقاري تأثر بها القطاع المالي والمصرفي وانعكست على أوضاع السيولة وسرعان ما أدت إلى تقلبات حادة في مؤشرات الأسواق المالية وقللت من ثقة المستثمرين والمضاربين في البورصات .

وربما تخطى الأمر إلى البحث عن طريقة لتطوير النظام الاقتصادي الرأسمالي ، فلم تعد مقولة الرأسمالية نهاية التاريخ ذات قيمة طالما تتعرض النظام الرأسمالية إلى اضطرابات حادة وإنهيارات بالشكل الذي شهده العالم خلال الفترة الماضية والهلع والخوف الذي استشري بين العديد من المصارف وشركات توظيف الاموال والانهيارات المتتالية للبورصات العالمية ، كل ذلك ينبئ بخطر داهم ربما أطاح بالنظام الاقتصادي الدولي ، وجعل التفكير في بدائل كالنظام الاقتصادي الإسلامي محط أنظار الكثير من المهتمين بهذا الشأن ، مع الحاجة إلى تطوير مستوى التنظيم فيه وإدراج الأسواق المالية في التحليل ، وربما لجأت دول أخرى إلى إعادة توظيف أدوات اشتراكية كدخول الدولة في النشاط الاقتصادي وفقاً لتصورات جديدة .

من المؤكد أن الدول النامية ستتأثر بالأزمة المالية العالمية وسترتفع معدلات الفقر في الكثير من الدول الأفريقية تحديداً وذلك يعتمد بشكل أساسي على درجة التكامل الاقتصادي بين اقتصاديات الدول في إطار النظام الاقتصادي الدولي ، فكلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي عالية كلما تأثرت الدولة بالأزمة المالية الدولية بدرجة عالية ويشمل ذلك تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر وما يحدث من تقلبات في أسعار السلع والخدمات دولياً وكذلك التغيرات في سعر الصرف ، ومما لا شك فيه أن الأزمة المالية ستعمل على تخفيض أسعار سلع رئيسية في الاقتصاد العالمي كالبتترول وينسحب ذلك سلباً على اقتصاديات الدول المنتجة للبتترول ، وعلى سبيل المثال حالياً وصل سعر برميل البتترول إلى أقل من 70 دولار في السوق العالمي في حين كان قبل شهر قليلة في مستوى 140 دولار للبرميل مما يعني انخفاض عائدات البتترول بمعدل 50% ، وعلينا الإجابة على السؤال إذا انخفضت عائدات البتترول بهذا المعدل فكيف تتأثر الموازنة العامة للدول كالسودان والتي تغطي 50% من إيراداتها من البتترول ، وما

هو الأثر على الحساب الجاري وميزان المدفوعات اذا علمنا أن الصادرات البترولية
تقدر بأكثر من 80% من جملة الصادرات وكيف يستجيب سعر الصرف لهذه الضغوطات
وما انعكاس ذلك على تنافسية الصادرات والقدرة على الاستيراد ، هل سيكون
هناك تمويل بالعجز لسد عجز الموازنة الحكومية وما أثر ذلك على النمو النقدي
وعملية الائت قال النقدي ومستوى التضخم.

2- الأهمية (Research problem) :

الأزمة المالية العالمية أثرت في كبرى الاقتصاديات العالمية وتأثر بها القطاع
المالي والمصرفي والأسواق المالية مما أدت إلى تقلبات حادة في مؤشرات الأسواق
المالية وكذلك قللت من ثقة المستثمرين والمضاربين في البورصة العالمية ، وقد أثرت
هذه الأزمة على اقتصاديات البلدان النامية بما فيها السودان وبدرجات متفاوتة إذ يمكن
تحديد مشكلة البحث من خلال السؤال التالي ما هو حجم الأزمة المالية على الاقتصاد
السوداني عموماً ومن ثم محاول الإجابة على الأسئلة التالية :

- 1- ما هي تأثيرات الأزمة المالية على حجم التداول في سوق الخرطوم للأوراق
المالية ؟
- 2- ما هي تأثيرات الأزمة المالية على عدد الشركات في سوق الخرطوم للأوراق
المالية ؟
- 3- ما هي تأثيرات الأزمة المالية على العقود المبرمة في سوق الخرطوم للأوراق
المالية ؟

3- الأهداف (Research objective) :

يهدف البحث إلى الآتي :

- 1- التعرف على الأزمة المالية العالمية وأبعادها .

- 2- دراسة آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السوداني عموماً .
- 3- دراسة آثار الأزمة المالية العالمية على أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية .

4- أهمية البحث (Importance Research):

تتبع أهميته البحث من الآتي :

- 1- ندرة الدراسات السابقة التي أجريت حول هذا الموضوع لحدائته .
- 2- التوصل إلى نتائج تفيد من الناحية العلمية .
- 3- الدور الفعال للأسواق المالية في جذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية.

5- الفرضيات (Hypotheses Research):

وتتمثل في الآتي :

1. الأزمة المالية أثرت سلباً على حجم التداول بسوق الخرطوم للأوراق المالية .
2. الأزمة المالية أثرت سلباً على عدد الشركات بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
3. الأزمة المالية أثرت سلباً على عدد العقود بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

6- منهجية البحث (Research Methodology):

استخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات وتحليلها واستخلاصها.

7- أدوات جمع المعلومات الأولية ممثلة في التقارير :

اعتمدت الدراسة على أدوات جمع المعلومات الأولية ممثلة في التقارير السنوية لسوق الخرطوم للأوراق المالية والمقابلات الشخصية ، فضلاً عن مصادر المعلومات الثانوية من مراجع وغيرها .

8- الإطار النظري :

الإطار النظري : سوق الخرطوم للأوراق المالية .

المالية العالمية من 2006 – 2008 م .
قبل الأزمة المالية العالمية من 2005 – 2006 م ، وبعد الأزمة
المالية العالمية من 2006 – 2008 م .
: (Structure) المخطط

يشتمل البحث على المقدمة وتمثل الإطار المنهجي للدراسة وأربعة فصول ، تم
التعرض في الفصل الاول الأسواق المالية ، تعريف الأوراق المالية ووظائفها ومكوناتها
وأقسام سوق المال وأدوات سوق رأس المال وأخيراً دور الأوراق المالية في التنمية
الاقتصادية ، و قد تناول الفصل الثاني الأزمة المالية العالمية الأسباب والآثار، وأثر
الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العالم ، وأثر الأزمة المالية على الاقتصاد
السوداني ، أما في الفصل الثالث تم التعرف على سوق الخرطوم للأوراق المالية النشأة
واهم ملامح قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية والأوراق المالية المتداولة في سوق
الخرطوم وشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم ، أما في الفصل الرابع
تم التعرض على أثر الأزمة المالية العالمية على أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية قبل
الأزمة المالية العالمية وأثر الأزمة المالية العالمية على حجم التداول وعدد العقود
المنفذة في سوق الأوراق المالية وأثر الأزمة على عدد الشركات ، وأخيراً جاءت الخاتمة
والنتائج والتوصيات .

المقدمة : : : : : : :

رغم ندرة الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة ولحداثة الموضوع تم الاستعانة بدراسات مشابهة :

1/ : : : : : : : (2000) :

تكمّن مشكلة الدراسة في معرفة المعوقات التي تعرض الاستثمار والسعي للمساهمة في حلها والرغبة في التعرف على سوق الأوراق المالية والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق الأهداف التي من أجله أنشاء ، وكيفية تحقيق هذه الأهداف وما هي الوسائل والمقومات التي يمكن أن تتوفر لها ؟ وافترض الدارس أن عدد توزيع الأرباح بصورة منتظمة هذا يؤدي إلى عدم اللجوء إلى الاستثمار في الأسهم وأيضاً عدم انتشار مؤسسات الوساطة المالية وارتفاع تكاليفها وبطء الإجراءات وتعقيدها خاصة ما يتعلق بـ نقل الملكية يؤدي إلى عزوف المستثمر من الدخول في الاستثمار . وأتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأخذ أسلوب البحث الميداني ومقابلات المسؤولين .

وتوصلت الدراسة إلى نتائج وهي أن هناك علاقة طردية بين الدخل وحجم الاستثمار وعلاقة عكسية بينه وبين كيفية الحصول على الأسهم وعلاقة قوية طردية بين الدخل والمعلومات التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ قرارات شراء الأسهم .

كما أوصت الدراسة بأن على الدولة أن تساعد في خلق وعي استثماري وذلك بتوفير المناخ المناسب السليم من حيث كفاءة البنية الأساسية وذلك بتشجيع المؤسسات المالية الفعالة التي تسعى إلى التطور الاقتصادي ، وإصدار القوانين والأنظمة واللوائح الملائمة في تنظيم الأداء

الاقتصادي وتوفير الأمن والطمأنينة لدى المستثمر وبناء الثقة وتعزيزها لدعمهم نحو الاستثمار في الأسهم⁽¹⁾.

2/ دراسة مصطفى نجم البشاري (2002م) :

تمثلت مشكلة الدراسة في الاتي :

1- تطوير المعايير المعمول بها في سوق الخرطوم للأوراق المالية كي تكون أكثر كفاءة من أجل مساهمتها بصورة فعالة .

2- ضرورة تبني معايير محاسبة ومراجعة متطورة تكمن في تنشيط كفاءة السوق .

3- إلزام جميع الشركات المنتمية للسوق بتطبيق المعايير المحاسبية ، وخاصة تلك التي تتعلق بالافصاح ، ومعايير سوق المال .

* وهدفت الدراسة الى محاولة التعرف على واقع التطبيق الفعلي لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية والمحلية من قبل المؤسسات وشركات المساهمة العامة والمدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ومدى ملائمتها لتنشيط كفاءة السوق .

اشتملت الدراسة على عدة فرضيات من أهمها :

1- توفير معايير المحاسبة ، والمراجعة الدولية من المعلومات التي تحقق أهداف المستثمرين في أسواق المال على المستوى الدولي .

2- تمثل معايير المحاسبة الدولية مستويات الاداء المحاسبي في ظل غياب هذه المعايير سوف تتحكم المنشأة التي تتداول أوراقها في سوق المال في كيفية ونوعية المعلومات التي تفصح عنها قوائمها المالية .

3- تمثل معايير المراجعة الدولية التي يعتمد عليها مراقب الحسابات في إدارة مهامه المهنية واعداد القوائم المالية المراجعة وسيلة لتوفير المعلومات الصحية في سوق المال وهي تساهم في تطبيق كفاءة السوق .

* توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

1- أن هناك عدة عوامل تؤثر على قرار السياسة المحاسبية قبل التكاليف السياسية الحجم ، كثافة راس المال ودرجة التركيز الصناعي .

¹ / محمد عبد القادر محمد الفضل ، معوقات الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2000م .

- 2- أن موضوع تركيب قواعد أصول مهنة المحاسبة مسألة ضرورية أن لم تكن حتمية وذلك لم قابلية التطور ، والتقدم السريع في المجالين الصناعي والاقتصادي .
- 3- سمات السوق الكفاء تعكس الاسعار وسرعة المعلومات التي من شأنها أن تؤثر على القيمة السوقية للأوراق المالية .
- 4- التقارير يجب أن توفر المعلومات اللازمة للمستثمرين في الأوراق المالية وغيرها والتي تمكنهم من اتخاذ قرارات الاستثمار في أوراق المال .
- 5- تلعب معايير المحاسبة والمراجعة دوراً مهماً وفعالاً في تنشيط كفاءة سوق المال وذلك من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي توجد في التقارير المالية .
- 6- ضعف كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية (1).
- 3/ الأهمية الاقتصادية للأوراق المالية (2006):
- يحاول البحث الإجابة على عدة أسئلة هل تؤثر التقارير المالية الفترية في تحديد مستوى الأسعار التنافسية للأوراق المالية ؟ وهل أن ترشيح قرارات الاستثمار المالية المتداولة في سوق الخرطوم يعتمد على المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية الفترية ، وتنبع أهمية المعلومات المحاسبية التي تنشرها التقارير المالية الفترية للمستثمرين في سوق الأوراق المالية تمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية وائتمانية رشيدة ، وتحسين وزيادة كفاءة السوق ، حيث تقوم التقارير المالية الفترية بتقديم المعلومات المالية والمحاسبية خلال فترة متقاربة في السنة ، ويهدف البحث إلى التعرف على أسواق المال والتقارير المالية من حيث المفهوم والأهداف والوظائف وكفاءتها ، التعرف على الدور الذي تقوم به التقارير المالية الفترية في تحسين كفاءة سوق الأوراق المالية .
- أفترض الباحث أن التقارير المالية هي التي تؤثر على تحديد مستوى الأسعار التنافسية للأوراق المالية ، واستخدم الباحث المنهج الاستنباطي والاستقراء والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي .

¹ / مصطفى نجم البشاري ، مدى ملائمة معايير المحاسبة والمراجعة لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية ، رسالة دكتوراه في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، 2002 م .

وتوصل الباحث الى أن التقارير المالية الفترية الناتج النهائي لأنشطة المحاسبة وهي ليست غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى توفير معلومات مفيدة لاتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية إذا ما تم الإفصاح عنها في وقت مناسب⁽¹⁾.
أن الفرق بين هذه الدراسات والدراسة الحالية أن الدراسات السابقة تناولت كيفية تطوير أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية بينما تناولت الدراسة الحالية موضوع الأزمة المالية العالمية وأثرها على سوق الخرطوم للأوراق المالية وهي من المواضيع حديثة التداول.

¹ / صفية أحمد ضو أحمد ، دور التقارير المالية الفترية في تحسين كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية ، دراسة حالة الشركة السودانية للاتصالات (سوداتل) ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2006م.